مجـلة الـتربـوي
Journal of Educational
ISSN: 2011- 421X
Arcif Q3

معامل التأثير العربي 1.5
العدد 21

مجلة التربوي

مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية

جامعة المرقب

العدد الحادي والعشرون
يوليو 2022م

هيئـــة التحريـر

رئيس هيئة التحرير: د. مصطفى المهدي القط
مدير التحرير: د. عطية رمضان الكيلاني
سكرتير المجلة: أ. سالم مصطفى الديب

- المجلة ترحب بما يرد عليها من أبحاث وعلى استعداد لنشرها بعد التحكيم .
- المجلة تحترم كل الاحترام آراء المحكمين وتعمل بمقتضاها .
- كافة الآراء والأفكار المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا تتحمل المجلة تبعاتها .
- يتحمل الباحث مسؤولية الأمانة العلمية وهو المسؤول عما ينشر له .
- البحوث المقدمة للنشر لا ترد لأصحابها نشرت أو لم تنشر .

(حقوق الطبع محفوظة للكلية)

ضوابط النشر:

يشترط في البحوث العلمية المقدمة للنشر أن يراعى فيها ما يأتي :

- أصول البحث العلمي وقواعده .
- ألا تكون المادة العلمية قد سبق نشرها أو كانت جزءا من رسالة علمية .
- يرفق بالبحث تزكية لغوية وفق أنموذج معد .
- تعدل البحوث المقبولة وتصحح وفق ما يراه المحكمون .
- التزام الباحث بالضوابط التي وضعتها المجلة من عدد الصفحات ، ونوع الخط ورقمه ، والفترات الزمنية الممنوحة للتعديل ، وما يستجد من ضوابط تضعها المجلة مستقبلا .

تنبيهات :

- للمجلة الحق في تعديل البحث أو طلب تعديله أو رفضه .
- يخضع البحث في النشر لأولويات المجلة وسياستها .
- البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ، ولا تعبر عن وجهة نظر المجلة .

Information for authors

1- Authors of the articles being accepted are required to respect the regulations and the rules of the scientific research.
2- The research articles or manuscripts should be original and have not been published previously. Materials that are currently being considered by another journal or is a part of scientific dissertation are requested not to be submitted.
3- The research articles should be approved by a linguistic reviewer.
4- All research articles in the journal undergo rigorous peer review based on initial editor screening.
5- All authors are requested to follow the regulations of publication in the template paper prepared by the editorial board of the journal.

Attention

1- The editor reserves the right to make any necessary changes in the papers, or request the author to do so, or reject the paper submitted.
2- The research articles undergo to the policy of the editorial board regarding the priority of publication.
3- The published articles represent only the authors' viewpoints.

مجلة التربوي
Journal of Educational
ISSN: 2011- 421X
Arcif Q3

النظام الانتخابي في ليبيا عام 2012م

إلهام نوري الشريف، نورية محمد أبوشرنته
قسم الجغرافيا – كلية الآداب – الخمس

مقدمـــــة:

شهدت ليبيا أعمق التحولات داخل سياق ما عرف بالربيع العربي والتي أثيرت من قبل الانتفاضات التي بدأت في تونس وانتقلت إلى مصر ثم ليبيا، وكان هدف هذه الانتفاضات اسقاط النظام والتي تحولت فيما بعد في ليبيا إلى حرب أهلية بين مؤيدي القذافي والمليشيات المعارضة ولاستعادة الاستقرار ولمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية في أعقاب القتال توحدت المعارضة الليبية بسرعة ورتبت لمؤسسات مؤقتة من بينها المجلس الوطني الانتقالي الذي تم الاعتراف به دولياً لتسيير المرحلة الانتقالية والذي أدخل التشريعات بما في ذلك الإعلان الدستوري والتعديلات الدستورية والقوانين الانتخابية التي أسست اللبنة الأولى للمبادئ الديمقراطية، وهو المؤتمر الوطني العام الذي أسس خارطة الطريق لمستقبل البلاد السياسي الذي تصوره الانتخابات الوطنية التي من شأنها إنشاء المؤتمر الوطني العام والجمعية التأسيسية ودستور البلاد الذي استغرق إنشاؤها وقتاً أكثر من المدة التي حددها الإعلان الدستوري.

إلا أن المشكلة الأكبر تتمثل في التحديات التي سيواجهها المؤتمر الوطني العام، خاصة وأنه فقد شرعيته من قبل الكثير من الليبيين، حيث أنه لم يتم انتخابه، وقد يزيد من تفاقم ذلك وجود عدد كبير من المليشيات في البلاد، فهل سيتمكن الليبيون من خلق دولة جديدة وإقامة نظام ديمقراطي في المستقبل القريب، خاصة وأنهم في طريقهم لتنظيم أول انتخابات تجرى بعد الحرب الوطنية.

مشكلة الدراســـة:

- هل وفر الإطار القانوني والدستوري مساراً انتخابياً ديمقراطياً لانتخابات ديمقراطية سليمة وحقيقة؟
- هل النظام الانتخابي المتبع يتوافق مع طبيعة الناخب الليبي وقدراته السياسية والثقافية؟
- هل جاءت نتائج انتخابات المؤتمر الوطني العام ضمن التوقعات.

أهمية الدراســـــة:

1) التعرف على النظام الانتخابي الذي اتبعته ليبيا ومدى تناسبه مع التركيبة السكانية والمرحلة الانتقالية في ليبيا.
2) بيان الأسباب الاجتماعية والسياسية الخاصة بتركيبة المجتمع الليبي وثقافته ومدى تأثيرها على المشاركة السياسية.
3) التعرف على الأحزاب والقوى السياسية الموجودة على الساحة السياسية في ليبيا ومدى تأثيرها على العملية الانتخابية.
4) معرفة إذا كان النظام الانتخابي المتبع هو الأفضل لليبيا أو قد يكون من الأفضل اتباع نظام انتخابي جديد.
5) التعرف على نتائج انتخابات المؤتمر الوطني العام لعام 2012م.

منهجية الدراســـــة:

المنهج الوصفي والكمي لتوظيف النماذج والبيانات المتعلقة بالظاهرة المنظمات المحلية والدولية حول العملية الانتخابية في ليبيا عام 2012م.

أولاً: دولة ليبيا (ما بعد عام 2011م)

بدأت الاحتجاجات في ليبيا 17 فبراير 2011م على شكل مظاهرات سلمية مطالبة بإجراء تغييرات اقتصادية وسياسية مثل صياغة دستور جديد للبلاد يضمن المشاركة الفعلية للشعب وحرية تشكيل الأحزاب وحرية الرأي والتعبير، كما طالبوا بتنحية الرئيس الليبي وشجعهم على ذلك نجاح الثورة التونسية والمصرية إلا أنها تحولت إلى حرب مسلحة نتيجة استيلاء الثوار على الكثير من الأسلحة من معسكرات الجيش وأقسام الشرطة وتعامل الجيش بعنف معها وخاصة بعد انضمام أعداد كبيرة من أفراد الشرطة والجيش الليبي إلى الثورة، ولحماية المدنيين اتخذ مجلس الأمن الدولي يوم الخميس 2011/3/17م التدابير، حيث فرض حظر جوي فوق الأجواء الليبية، وفي 23 أغسطس أطاح بنظام القذافي في طرابلس وتم اعتقاله في مدينة سرت يوم 20 أكتوبر 2011م، وفي 23 أكتوبر أعلن رسمياً تحرير ليبيا[1].

(1) حسن الشامي، التحول الديمقراطي في ليبيا عام 2011م، مركز ابن خلدون للدراسات الديمقراطية، مجلة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، العدد 3719، 2012/5/6م.

1) تكوين المجلس الوطني الانتقالي المؤقت:

بعد ثورة 17 فبراير تم تشكيل المجلس الوطني الانتقالي المؤقت في 2011/2/27م الذي يمثل أعلى سلطة في الدولة ويباشر أعمال السيادة العليا من وضع السياسة العامة للدولة وإقامة أسس الدولة المدنية الدستورية الديمقراطية بما في ذلك التشريع المتمثل في الإعلان الدستوري والتعديلات الدستورية والقوانين الانتخابية[1].

أ) الإعلان الدستوري:

أصدر المجلس الوطني الانتقالي إعلاناً دستورياً في الثالث من أغسطس 2011م ليثبت أركان العملية المرحلية وليكون أساساً للحكم في المرحلة الانتقالية ويتكون من 37 مادة تحدد المبادئ التوجيهية لفترة مؤقتة، وبدأت مرحلة الانتقال رسمياً عندما تم الإعلان في الثالث والعشرين من اكتوبر عام 2011م عن تحرير كامل التراب الليبي[2].

ويتكون هذا المجلس من ممثلين عن المجالس المحلية ويراعى في تحديد ممثلي كل مجلس محلي الكثافة السكانية والمعيار الجغرافي للمدينة أو المنطقة التي يمثلها وللمجلس الحق في إضافة عشرة أعضاء لدواعي المصلحة الوطنية ويتم ترشيح واختيار هؤلاء الأعضاء من قبل المجلس وينتخب المجلس الوطني الانتقالي المؤقت رئيساً له ونائباً أولاً وثانياً وله أن يتخذ بمدينة بنغازي مقراً مؤقتاً وبعد إعلان التحرير ينتقل المجلس الوطني الانتقالي المؤقت إلى مركزه الرئيسي طرابلس. كما يعين المجلس الوطني الانتقالي المؤقت مكتباً تنفيذياً أو حكومة مؤقتة خلال مدة أقصاها ثلاثون يوماً وخلال مدة لا تتجاوز تسعين يوماً من إعلان التحرير[3].

ونتيجة للتحديات السياسية والاقتصادية التي واجهتها البلاد في أعقاب القتال، فقد توحدت المعارضة الليبية بسرعة ورتبت لمؤسسات مؤقتة لتقديم التوجيه والمساعدة في استعادة الاستقرار وتسيير القطاعات المختلفة في البلاد، لذلك تكونت الحكومة المؤقتة أو ما

---

(1) الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي المؤقت 3 أغسطس 2011م المادة (17)، انظر الملحق رقم (1) ضمن ملاحق هذا البحث.

(2) فولغرام لافي، ترجمة عدنان عباس علي، تصدعات الثورة الليبية القوى الفاعلية والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات عالمية، العدد 120، ص10.

(3) الإعلان الدستوري، المرجع السابق، المادة (18)، (23)، (30).

يعرف بالمؤتمر الوطني العام ليؤسس خارطة الطريق لمستقبل سياسي لليبيا، إلاَّ أن المشكلة هنا أن أعضاء المؤتمر الوطني كانوا قد رشحوا أنفسهم ولم يتم انتخاب أي منهم، لذلك فقد شرعيته في نظر الكثير من الليبيين كما طغت قوتهم القسرية من قبل عدد كبير من الميليشيات المتنافسة، ويكون رئيس المكتب التنفيذي أو الحكومة المؤقتة ومنهم محمود جبريل الذي شغل منصب رئيس المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني العام وعدد من شخصيات المعارضة بما في ذلك علي الترهوني وعبد الرحيم الكيب مسؤولون أمام المجلس الوطني الانتقالي[1].

وتقوم هذه الحكومة بإصدار قانون خاص بانتخاب المؤتمر الوطني العام، وتعيين المفوضية العليا للانتخابات والدعوة إلى انتخاب المؤتمر الوطني العام[2].

ويحل المجلس الوطني الانتقالي المؤقت في أول انعقاد للمؤتمر الوطني العام ويتم خلال هذه الجلسة انتخاب رئيس المؤتمر الوطني العام ونائبيه بالاقتراع السري المباشر بالأغلبية النسبية وتستمر الحكومة الانتقالية في تسيير أعمالها إلى حين تشكيل حكومة مؤقتة حسب ما أقره الإعلان الدستوري في المادة (30)، شكل رقم (1).

ب) التعديلات الدستورية:

تم إدخال عدة تعديلات على المادة (30) من الإعلان الدستوري حيث صدر أول تعديل في 13 مارس 2012م المتمثل في الأعضاء المختارة للهيئة التأسيسية المؤلفة من 60 شخصاً لصياغة دستور جديد يختارها أعضاء المؤتمر الوطني العام من خارج أعضائه، أما التعديل الثاني كان في 10 يونيو 2012م وهي تحديد وتعيين 20 ممثلاً من كل محافظات ليبيا الثلاثة (طرابلس، برقة، فزان)، ليصبح المجموع 60 عضواً، وتم التعديل الثالث في 5 يوليو 2012م، أي قبل يومين من الانتخابات على إنشاء الجمعية الدستورية المنتخبة من خلال اقتراع عام حر ومباشر من قبل الناخبين بدلاً من تعيينه من قبل أعضاء المؤتمر الوطني العام، وذلك لتخفيف حدة التوتر الذي تصاعد في شرق البلاد على توزيع المقاعد في المؤتمر. إلاَّ أن قانون الانتخابات لم يشمل جميع الأحكام التي تنظم العملية الانتخابية حيث تركت العديد من الأحكام النهائية إلى اللائحة التنفيذية التي أصدرتها المفوضية التي قامت

(1) تقرير كارتر سنتر، التقرير النهائي حول انتخابات المؤتمر الوطني العام، 7 يونيو 2012م، ص13-14.
(2) الإعلان الدستوري، المرجع السابق، المادة (24).

بملء الثغرات في الإطار القانوني فظهرت العديد من النصوص القانونية مشتتة لأنه تم إصدار وتعديل الكثير منها في فترة وجيزة قبيل الاقتراع كان آخرها قبل أسبوع من الانتخابات[1].

شكل رقم (1) خارطة الطريق العام لقيام الدولة الليبية

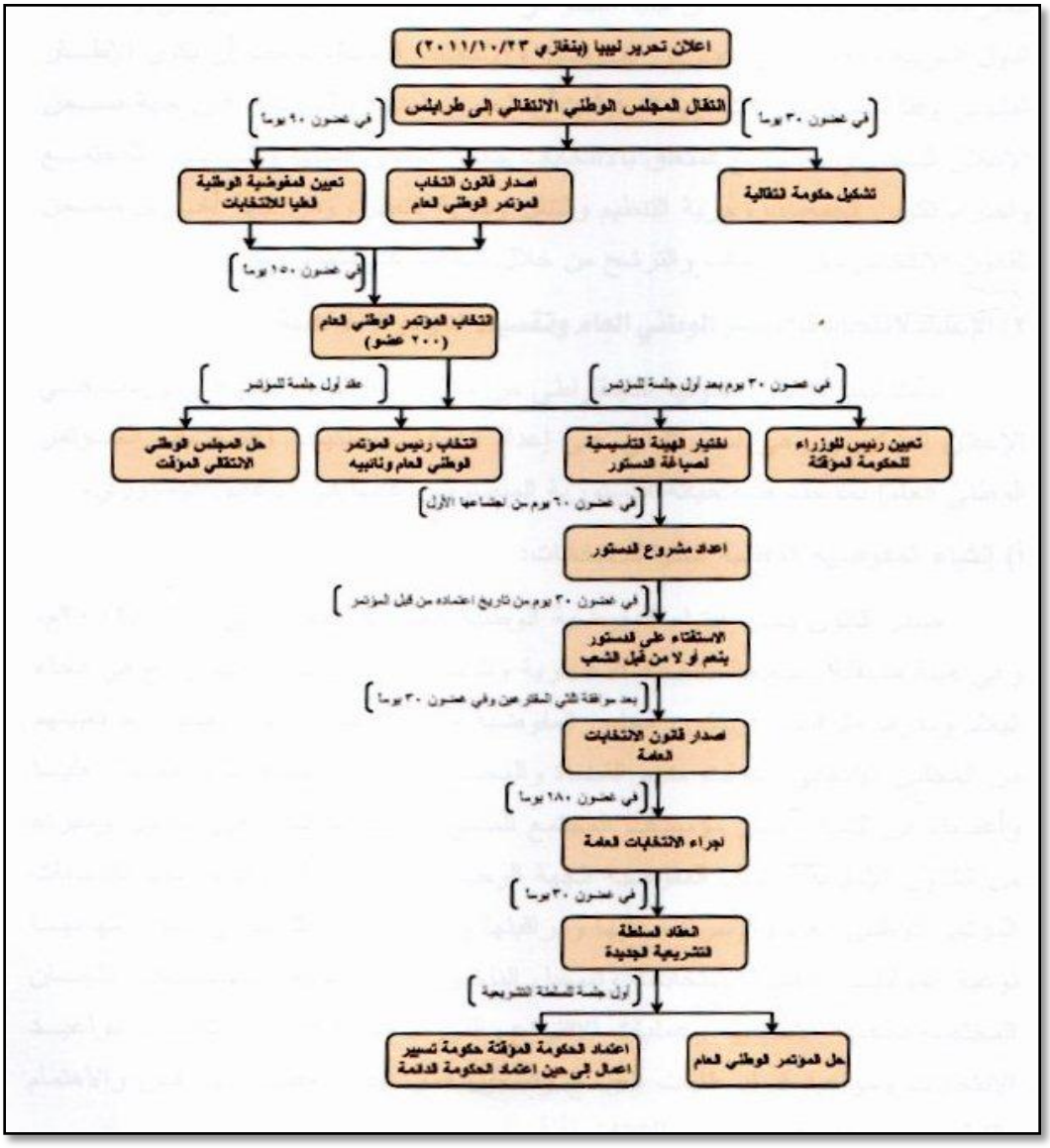

المصدر: الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي المؤقت في 3 أغسطس 2011م، المادة (30).

(1) تقرير كارتر سنتر، المرجع السابق، ص17-18.

إن الإطار الدستوري والقانوني وفر بصفة عامة مساراً انتخابياً ديمقراطياً لانتخابات ديمقراطية سليمة حقيقية، وبما أن ليبيا عضو في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وقعت على عدد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية، فوجب أن يكون الإطار القانوني وفقاً لجميع التزامات ليبيا الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية، فمن جهة ضمن الإعلان الدستوري والتشريع المتعلق بالانتخابات حماية الحقوق المدنية والسياسية للمجتمع واحترام تكوين الجمعيات وحرية التنظيم والتنقل، وحرية التعبير، ومن جهة أخرى ضمن القانون الانتخابي حق الانتخاب والترشح من خلال انتخاب عام متساو وسري.

2) الإعداد لانتخابات المؤتمر الوطني العام وتقسيم الدوائر الانتخابية:

بدأت ليبيا تؤسس لتحولها الديمقراطي من خلال الالتزام بالأسس التي وردت في الإعلان الدستوري وهي أسس تنبني على إعداد انتخابات وطنية (لانتخاب المؤتمر الوطني العام) بموجب صلاحياته الدستورية المنصوص عليها في الإعلان الدستوري.

أ) إنشاء المفوضية الوطنية العليا للانتخابات:

صدر قانون بشأن إنشاء المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في 2012/1/18م وهي هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، لها فروع في أنحاء البلاد ومقرها طرابلس، ويتكون مجلس المفوضية من 17 سبعة عشر عضواً يتم تعيينهم من المجلس الانتقالي المؤقت منهم القضاة والمحامين وأساتذة الجامعات والمعاهد العليا وأعضاء من الشباب ومن مؤسسات المجتمع المدني والجاليات الليبية في المهجر وخبراء من الشؤون الإدارية، وتمثل المفوضية الجهة الوحيدة التي تتولى الإعداد والتنفيذ لانتخابات المؤتمر الوطني العام والإشراف عليها ومراقبتها والإعلان عن نتائجها وتكون مهامها توعية المواطنين بأهمية الانتخابات وتسجيل الناخبين وإعداد سجلاتهم وتشكيل اللجان المختصة بالمحملة الانتخابية وعمليات الاقتراع والفرز، بالإضافة إلى تحديد مواعيد الانتخابات ومواعيد قبول طلبات الترشح وتسجيل المرشحين واعتماد المراقبين والاهتمام بالشكاوي وتحديد مدة الحملات الانتخابية[1].

(1) القانون رقم (3) لسنة 2012م بشأن إنشاء المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، المـــادة (2)، (3)، (8)، انظر الملحق رقم (2) ضمن ملاحق هذا البحث.

ب) انتخاب المؤتمر الوطني العام:

أصدر في 2012/1/28م قانون بشأن انتخاب المؤتمر الوطني العام، ويتكون هذا القانون من 48 مادة تبين النظام الانتخابي كما قام بضمان حق الانتخاب والترشح من خلال انتخاب عام متساوي وسري[1].

ج) ترسيم الدوائر الانتخابية:

في شأن تحديد الدوائر الانتخابية الخاصة بانتخاب المؤتمر الوطني العام، أصدر القانون رقم (14) لسنة 2012م، الذي يقسم البلاد لدوائر انتخابية لأغراض تنظيم الانتخابات على أن يراعى في ذلك نسبة السكان والرقعة الجغرافية ويصدر بتحديد هذه الدوائر قرار من المفوضية الوطنية العليا للانتخابات[2].

وبعد إصدار قانون رقم (3) لسنة 2012م بشأن إنشاء المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وقانون رقم (4) لسنة 2012م بشأن انتخاب المؤتمر الوطني العام، والقانون رقم (14) لسنة 2012م في شأن تحديد الدوائر الانتخابية الخاصة بانتخابات المؤتمر الوطني العام.

حدد موعد لانتخابات المؤتمر الوطني العام في 19 يونيو 2012م، ثم جرى تأجيلها بعد ذلك إلى 7 يوليو لإعطاء فرصة ولإتاحة الوقت الكافي للتحضير للانتخابات والمرشحين حتى يحضروا حملاتهم الانتخابية.

ونظمت الانتخابات في ليبيا من قبل المفوضية العليا للانتخابات وكانت الانتخابات لاختيار 200 من أعضاء المؤتمر الوطني العام الذي سيتولى السلطة من قبل المجلس الوطني الانتقالي لتعيين حكومة مؤقتة واختيار 60 عضواً من المجلس لصياغة دستور الدولة.

3) نشأة وتأسيس التنظيمات السياسية بعد ثورة 17 فبراير:

أصدر المجلس الوطني الانتقالي رسميا في 4 يناير 2012م تشريعات متعلقة برفع القيود التي تجرم تشكيل الكيانات السياسية وتشجيع النشاط السياسي وتجعل من ممارسة

(1) القانون رقم (4) لسنة 2012م بشأن انتخاب المؤتمر الوطني العام، انظر الملحق رقم (3) ضمن ملاحق هذا البحث.

(2) القانون رقم 14 لسنة 2012م بشأن تحديد الدوائر الانتخابية الخاصة بانتخابات المؤتمر الوطني العام.

الحقوق السياسية حقا لكل المواطنين، وصدر القانون في 24 أبريل 2012م بشأن ضوابط الكيان السياسي وقد حدد مفهوم الكيان السياسي الذي عرفه بأنه عدد من الأفراد ينضمون في شكل تجمع أو ائتلاف ويرتبطون بفكر سياسي بغرض المشاركة في انتخابات المؤتمر الوطني العام، ولا يكون عدد الأعضاء المؤسسين لأي حزب سياسي اقل من 250 عضواً، ويمنع على الأحزاب السياسية تشكيل أي وحدات عسكرية أو شبه عسكرية، وهذا ما نصت عليه المادة رقم (9). كما نصت المادة رقم (18) أن الأحزاب لا يجوز أن تتلقى تمويلاً من الخارج، وصدر قانون آخر بشأن تنظيم الأحزاب السياسية في 1 مايو 2017م حيث حذر من تشكيل الأحزاب على أساس ديني، عرقي، أو قبلي، إلا أن هذا القانون واجه اعتراضات من الأحزاب السياسية التابعة لجماعة الإخوان المسلمين وتم الانقلاب عليه بسرعة من مجلس القضاء[1]. وقد سارعت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات تسجيل المرشحين بدلاً من فرض قانون الأحزاب بسبب الارتباك بين الأحزاب حول متطلبات تسجيل المرشحين ذلك لأنه عندما صدر هذا القانون كان قد تشكل على الأرض عشرات الأحزاب المعروف منها وغير المعروف بلغ عددها 142 كياناً سياسياً، وقدم 125 من الكيانات السياسية قوائم المرشحين في الانتخابات بلغ عددها 377 قائمة للانتخاب في 20 دائرة انتخابية فرعية مفتوحة للاقتراع بالتمثيل النسبي ولم يكن هذا العدد الهائل من الأحزاب السياسية ناتجاً فقط من التحمس للانتخابات وإنما جاء تعبيرا عن الرغبة في حماية المصالح الإقليمية[2].

ومن بين الأحزاب الأكبر والأشهر: حزب تحالف القوى الوطنية برئاسة محمود جبريل وزير التخطيط السابق في ظل نظام القذافي ورئيس المجلس التنفيذي للمجلس الوطني الانتقالي وهو ائتلاف من الأحزاب والجماعات غير الربحية والشخصيات السياسية وبلغ عدد المرشحين في هذا الحزب 70 مرشحاً من مختلف أنحاء البلاد، ويضم الائتلاف نزعات ليبرالية على الرغم من أنه يدعو إلى الإسلام المعتدل في ليبيا، وحزب العدالة و البناء برئاسة محمد صوان وهو سجين سياسي في ظل القذافي ويمثل هذا الحزب الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في ليبيا التي تأسست عام 1949م وكانت محظورة في ليبيا وتم

(1) تقرير كارتر سافر، المرجع السابق، سن 18، 19.

(2) التقرير النهائي لفريق الاتحاد الأوروبي القديم الانتخابات في ليبيا انتخابات المؤتمر الوطني العام 2012م، ص8.

تأسيسه مرةً أخرى في عام 2011م، وكان من المتوقع أن يكون له أداء جيد في الانتخابات وكان عدد الأعضاء المرشحين 73 مرشحاً.

أما الحزب الوطني فهو أبرز الأحزاب السياسية الإسلامية المتشددة برئاسة عبد الحكيم بالحاج ويستشهد هذا الحزب بالإسلام كإطار مرجعي في جميع مناحي الحياة لكنه يقول إنه يسعى لديمقراطية إسلامية معتدلة وبلغ عدد مرشحيه 59 مرشحاً.

بالإضافة إلى حزب الجبهة الوطنية برئاسة يوسف المقريف كان من بين الذين حصلوا على دعم المنشقين الأولين من نظام القذافي الفارين من البلاد في عام 1980 عندما كان سفيراً في الهند وأنشأ عام 1981م الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا وأصبح زعيماً عليها وتأسس هذا الحزب مرة أخرى عام 2012م، ويعتبر هذا الحزب ليبرالي يسعى لحكومة ديمقراطية ودرجة من اللامركزية ويبلغ عدد مرشحيه 45 مرشحاً.

وحزب التيار الإسلامي، ويعتبر هذا الحزب السياسي معتدل ويعارض بقوة التطرف الإسلامي بقيادة علي الترهوني وزير النفط وحزب الأصالة برئاسة عبد الباسط غويلة وينتمي هذا الحزب إلى الجماعات الإسلامية السلفية ونظراً لأن القوانين الانتخابية تقتضي بوجوب أن تكون النساء على القائمة فقد طرح هذا الحزب بعض المرشحات[1].

ثانياً: النظام الانتخابي في ليبيا

اعتمد قانون الانتخاب رقم (4) لسنة 2012م (نظام المتوازي)[2] حيث نصت المادة (5) بشأن انتخاب المؤتمر الوطني العام، اعتماد النظام الانتخابي المتوازي والذي يتضمن نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي لانتخاب 200 عضو للمؤتمر الوطني، حيث تم تقسيم ليبيا إلى ثلاثة عشر دائرة انتخابية بموجب قانون تحديد الدوائر الانتخابية رقم (14) لسنة 2012م خصص 120 عضو في المؤتمر الوطني بموجب نظام الأغلبية باتباع (نظام الفائز الأول)[3] للدوائر الفردية هذا بالنسبة للدوائر منفردة العضوية، أما بالنسبة للدوائر متعددة

(1) http://chronicle.fanack.com/ar/libya/governance. 30/9/2013.

(2) النظام المتوازي أحد أنظمة الانتخابات المختلط، حيث يستخدم فيه أصوات الناخبين لانتخابات ممثليهم عبر نظامين انتخابيين ومختلفين أحدهما نظام القائمة النسبية، والآخر عادة ما يكون نظام الاغلبية التعددية حيث لا علاقة لنتائج كل من النظامين بنتائج الآخر.

(3) نظام الفائز الأول: النظام الانتخابي المعتمد في الدوائر الفردية حيث يفوز المرشح الحاصل على أعلى عدد من الأصوات.

العضوية، فيتم الانتخاب لشغل مقاعدها باعتماد (نظام الصوت الواحد غير المتحول)[1]. وهذا ما نصت عليه المادة (6) من قانون الانتخابات لعام 2012م لانتخاب المؤتمر الوطني العام. وفي حالة تساوي عدد أصوات مرشحين أو أكثر يتم إجراء عملية القرعة بينهم.

أما بخصوص المقاعد الثمانين الباقية حيث نص قانون الانتخاب لعام 2012م لانتخاب المؤتمر الوطني العام اعتماد نظام التمثيل النسبي وفق صيغة القوائم المغلقة بعد تحديد عدد المقاعد لكل دائرة انتخابية.

أما الكيفية التي يتم بها توزيع المقاعد في الهيئة التشريعية على القوائم فسيتم على مرحلتين: الأولى يتم توزيع المقاعد من خلال تحديد المتوسط الانتخابي لكل دائرة انتخابية بتقسيم العدد الكلي للأصوات الصحيحة للدائرة الانتخابية على المجموع الكلي للمقاعد المخصصة لتلك الدائرة. والثانية يتم تقسيم المجموع الكلي لأصوات الكيان السياسي في تلك الدائرة على المتوسط الانتخابي وتوزيع عدد المقاعد على الكيانات السياسية وفقاً للأعداد الصحيحة لناتج القسمة. كما يتم توزيعها على أكبر البواقي في حالة تبقي مقاعد في الدائرة الانتخابية. وتخصيص المقاعد في القوائم الفائزة بحسب الترتيب التنازلي، وتعتبر هذه المقاعد بعد تخصيص المقاعد للكيانات السياسية وليست للمرشحين[2].

تم انتخاب 120 نائباً وفق نظام الأغلبية في 73 دائرة انتخابية فرعية، حيث تم انتخاب 40 نائباً في 40 دائرة فرعية ذات المقعد الواحد وتم الاقتراع داخلها وفق نظام الاقتراع بالأغلبية (نظام الفائز الأول) وتم انتخاب 80 نائباً في 29 دائرة انتخابية فرعية متعددة المقاعد وفق نظام الصوت الواحد غير المتحول. أما 80 نائباً المتبقين تم انتخابهم باعتماد التمثيل النسبي وفق نظام القائمة المغلقة في 20 دائرة فرعية متعددة المقاعد وهذا لا يغطي 73 دائرة انتخابية فرعية التي اعتمد فيها نظام الاغلبية، واستعملت قائمة نظام التمثيل النسبي في 53 من بين 69 دائرة انتخابية فرعية[3].

اعتمدت ليبيا في انتخابات المؤتمر الوطني العام النظام المتوازي الذي هو أحد أنواع النظام المختلط للاستفادة من مزايا نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي.

---

(1) نظام الصوت الواحد غير المتحول: أحد أنظمة الأغلبية الانتخابية التي يقوم الناخب بانتخاب مرشح واحد فقط من الدائرة الانتخابية ويفوز المرشحون الحاصلون على أكبر عدد من الأصوات.

(2) قانون رقم (4) لسنة 2012م بشأن انتخاب المؤتمر الوطني العام، المادة السابعة.

(3) التقرير النهائي لفريق الاتحاد الأوروبي لتقييم الانتخابات، المرجع السابق، ص12.

فبموجب نظام الأغلبية الذي يشكل عدد المقاعد المخصصة للترشح الفردي 60% من العدد الإجمالي للمقاعد فسح المجال للترشح الفردي بصورة أكبر بالإضافة إلى ما يتميز به من سهولة إجراءاته في فرز الأصوات.

وقد تم تخصيص 40% من عدد المقاعد الباقية وفق نظام التمثيل النسبي لصيغة القوائم المغلقة تشجع العمل الحزبي وتضمن وجود تناسب أكبر بين عدد أصوات الكيان وبين المقاعد التي تحصل عليها.

ولكن اعتماد نظام انتخابي مختلط قد يحمل في تطبيقه بعض من عيوب نظام الأغلبية والتمثيل النسبي وحسب طبيعة الشعب الليبي قد يؤدي إلى توزيع غير عادل للمقاعد واحتمال تقلد القيادات القبلية والزعامات الدينية للمقاعد الفردية في عدد من الدوائر. وهذا لا يكون في مصلحة ليبيا وخاصةً وأنها في بداية إعادة لتأسيس مؤسساتها الدستورية.

ثالثاً: نتائج انتخابات المؤتمر الوطني العام:

ظهرت نتائج انتخابات المؤتمر الوطني العام على المستوى السياسي مفاجئة ليس في الداخل الليبي فقط بل للخارج أيضاً، فالمهتمين للشأن الليبي كانوا يتوقعون تقدم الإسلاميين في هذه الانتخابات مثلما حصل في الدولتين المجاورتين في مصر وتونس، فقد كان من المتوقع أن يستفيد حزب العدالة والبناء وهو الفرع السياسي لحركة الإخوان المسلمين حيث تحصل على 17 مقعد بنسبة 21.3% وكان من أكثر المقاعد في الدائرة الحادية عشر (طرابلس) حيث بلغ عدد المقاعد 4 مقاعد. بالإضافة إلى حزب الوطن الذي لم يتحصل ولو حتى على مقعد واحد وكان من المتوقع فوزه. ويرجع ذلك إلى الماضي الجهادي الإسلامي لليبيا، بالإضافة إلى عدم وجود الخبرة الكافية وغياب التنظيم والأداء السيء للإسلاميين في كل من مصر وتونس والمغرب، الذي أثر على قرار الناخب الليبي فحال دون تحقيقهم الأغلبية في هذه الانتخابات.

بينما تقدم حلف القوى الوطنية الذي كان يضم القوى والكيانات السياسية والأفراد المستقلين ومنظمات المجتمع المدني المنطوية تحت التحالف، وقد كانت الشخصيات التي بداخل التحالف شخصيات متعددة الاتجاهات تحظى بقبول كبير، بالإضافة للخبرة المكتسبة لأعضائه، وقد فاز هذا التحالف بـــ39 مقعد من جملة 80 مقعد من المقاعد المخصصة للقوائم الحزبية بنسبة 48.8% حيث احتلت الدائرة الحادية عشر (طرابلس) المرتبة الأولى حيث بلغت 9 مقاعد يليها الدائرة الثالثة (بنغازي) 7 مقاعد.

أما حزب الجهة الوطنية فتحصل على ثلاثة مقاعد فكان مقعد في الدائرة الثالثة (بنغازي) ومقعد في الدائرة الرابعة (إجدابيا) ومقعد في الدائرة التاسعة (مصراته)، ومقعد الدائرة الثانية عشر (العزيزية).

وتحصل حزب التيار الوسطى على مقعدين كان في الدائرة الثانية (البيضاء) والدائرة الحادية عشر (طرابلس) تحصل حزب تحالف الحياة للديمقراطية والتنمية على مقعدين أيضاً في الدائرة السابعة (أوباري)، بينما توزعت بقية المقاعد على عدة أحزاب صغيرة بمعدل مقعد لكل منها. هذا ما يوضحه الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) نتائج انتخابات المؤتمر الوطني العام كيان سياسي/ دائرة عام 2012م

الدائرة / الكيان السياسي	طبرق	البيضاء	بنغازي	أجدابيا	سرت	سبها	أوباري	مصراته	الخمس	طرابلس	العزيزية	الزاوية	عدد الأصوات	المقاعد	النسبة %
تحالف القوى الوطنية	4	3	7	1	1	2	1	3	2	9	2	4	712672	39	48.7
حزب العدالة والبناء	1	1	2	0	1	2	1	2	1	4	0	2	132703	17	21.3
حزب الجبهة الوطنية	0	0	1	1	0	0	0	1	0	0	0	0	25289	3	3.8
اتحاد من أجل الوطن	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	24815	2	2.5
التيار الوطني الوسطي	0	1	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	35250	2	2.5
تجمع وادي الحياة للديمقراطية والتنمية	0	0	0	0	0	0	2	0	0	0	0	0	6947	2	2.5
تجمع الأمة الوسط	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	4989	2	1.3
تجمع الأصالة والتجديد	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	16593	1	1.3
الوطني للتنمية والرفاه	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	6919	1	1.3
حزب الحكمة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	16	1	1.3
الرسالة	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	7860	0	1.3
تيار شباب الوسط	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	3517	1	1.3
حزب لبيك وطني	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	3472	1	1.3
حزب الوطني الليبي	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	2467	1	1.3
حزب الركيزة	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	1525	1	1.3

الدائرة / الكيان السياسي	طبرق	البيضاء	بنغازي	أجدابيا	سرت	سبها	أوباري	مصراته	الخمس	طرابلس	العزيزية	الزاوية	المقاعد	عدد الأصوات	النسبة %
الوطن والنماء	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	1	1400	1.3
المجتمع الوطني بوادي الشاطئ	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	1	1355	1.3
حزب القائمة الليبية	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1	2240	1.3
كتلة الأحزاب الوطنية	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1	5725	1.3
ليبيا الأمثل	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	6093	1.3
تجمع الأصالة والتقدم	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1	6267	1.3

المصدر: بيانات المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، ليبيا، لعام 2012م.

أما المرشح الفردي الوحيد الذي تحصل على أكبر عدد من الأصوات كان في مدينة بنغازي بـــ40207 صوت، بينما المرشح الفردي الذي تحصل على أقل عدد من الأصوات 276 صوتاً كان في مدينة تازربو، وكان هذا الفارق الكبير نتيجة للعدد الكبير للمرشحين ولنظام الصوت الواحد غير المتحول الذي يسمح للمرشح أن يتم انتخابه بالأغلبية البسيطة اعتماداً على عدد الأصوات المصرح بها. فهناك 13 عضواً من المؤتمر الوطني العام تم انتخابهم بأكثر من 10,000 صوت في مقابل 50 عضو تم انتخابهم بأقل من 3000 صوت. إلا أن عدد المقاعد 120 المخصصة للأفراد لا يمكن لتحالف القوى الوطنية أن تهيمن بوضوح على 200 عضو لأن 120 مقعد قد شغلها أفراد صرحوا بدعمهم لأحزاب سياسية وكان غالبيتهم من ذوي التوجهات الإسلامية، وبالتالي قد تؤثر على نسبة الإسلاميين داخل المؤتمر الوطني العام. ورغم التنظيمات التي قدمها تحالف القوى الوطنية لبقية الكيانات السياسية في ليبيا للتحالف مع الأحزاب الأخرى أملاً في تكوين حكومة وحدة وطنية رغم حصولها على أقل من 20% من جملة المقاعد في محاولة منه للم الشمل والتوافق على من يقود الحكومة المقبلة. أما بالنسبة للتحالف بين الحزبين الأبرز في المؤتمر الوطني (تحالف القوى الوطنية، والعدالة والبناء). فقد أعلن رئيس حزب العدالة والبناء أنهم يسعون إلى استقطاب المسلمين من ذوي التوجهات السياسية لتشكيل كتلة موازية لتحالف القوى الوطنية داخل المؤتمر الوطني العام، وهذه المحاولة من الممكن أن تمنحه الحق في تشكيل الحكومة المقبلة[1].

وعلى المستوى الاجتماعي رغم أن المجتمع الليبي قبلي بامتياز لأسباب تعود إلى التاريخ القديم إلا أن انتخابات المؤتمر الوطني العام لم يتسم بأي نوع من التنافس القبلي الجاد وشهدت تغليباً للروح الوطنية على الانتماء القبلي حيث أظهرت النتائج أن معايير الكفاءة والخبرة والنزاهة الوطنية غلبت عند الناخب على الانتماء القبلي، فهناك أحزاب حققت نتائج جيدة على حساب أحزاب محلية في مناطقها منها حزب القوى الوطنية وحزب العدالة والبناء، ومع ذلك فإن النعرة القبلية لم تختف في العديد من مدن وقرى ليبيا، ويظهر ذلك في الارتفاع الملحوظ لنسبة التصويت للمرشحين في المناطق التي ينتمون إليها لأن العديد من المرشحين الذين يقطنون المدن الكبرى مثل طرابلس وبنغازي انتقلوا للترشح في مناطق مسقط رأسهم، واعتمد بعض المرشحين على الحشد القبلي في حملاتهم الانتخابية كما أن

(1) التقرير النهائي فريق الاتحاد الأوروبي لتقييم الانتخابات، المرجع السابق، ص40.

العديد من المرشحين أعلن عن توجهات لها علاقة بمطالب جهوية كما هو الحال في موضوع تقسيم مقاعد المؤتمر الوطني.

وبالنسبة للمستوى الجغرافي أحدثت المشاكل التي نجمت عن الحرب التي اندلعت في ليبيا بعد ثورة 17 فبراير شروخاً كبيرة بين العديد من المناطق خاصةً شرق البلاد وجنوبها جعل من العسير وضع تقسيمة مقبولة للدوائر ورغم الانتقادات الحادة التي وجهت لقانون الدوائر الانتخابية إلا أنه وفر الحد الأدنى المطلوب لتوزيع مقبول للمقاعد على كافة المناطق. وقد أثبت الإقبال الجيد على الانتخابات رضى الناخبين عليها.

رابعاً: الآراء حول النظام الانتخابي الأنسب:

إن كل نظام انتخابي يسعى إلى ترسيخ مجموعة من القيم والأهداف ولكل منه مزاياه وعيوبه. فالنظام الانتخابي الصالح لدولة معينة قد لا يكون صالحاً لدولة أخرى. والحكم على صلاحية أي نظام انتخابي وجدواه يعتمد بالدرجة الأولى على قدرة هذا النظام على الاستجابة للأوضاع التي تمر بها الدولة المعنية.

وعليه فإنه لا وجود لأي نظام انتخابي مثالي يمكن تطبيقه في كل الأزمان وتتبناه كل الشعوب لتحقيق الاستقرار.

فكل دولة يجب أن تتبنى نظاماً أكثر استجابة ومرونة لأوضاعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ولأولويات شعبها.

وقد اختلفت الآراء وتباينت حول اقتراح نظام انتخابي لليبيا، فمن خلال آراء بعض السياسيين وأساتذة القانون الدستوري أمكن استخلاص الآتي:

ذكرت بعض الآراء أن النظام الانتخابي الذي يناسب ظروفنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية هو النظام المختلط كالنظام الذي تطبقه ألمانيا اليوم ويتمثل في أسلوب الأكثرية والتمثيل النسبي: ويتم باختيار نصف أعضاء الهيئة التشريعية بأسلوب الأكثرية في الدوائر الفرعية ويكون الفائز هو الذي يتحصل على أغلب الأصوات في الدائرة. أما النصف الثاني من أعضاء الهيئة التشريعية فيجب أن يتم اختيارهم عن طريق القوائم بالتمثيل النسبي. أما بالنسبة للدوائر الانتخابية والذي يتم من خلال تقسيم الدولة إلى نوعين من الدوائر: الاولى دوائر صغيرة ويتم فيها الاقتراع بالانتخاب الفردي بأسلوب الأكثرية، والثانية دوائر كبيرة بالتمثيل النسبي عن طريق القوائم الحزبية.

وبالنسبة لكيفية التصويت فيقوم الناخب بالتصويت مرتين بوضع بطاقة في الصندوق الأول لانتخاب نائبه بأسلوب الأكثرية وبطاقة أخرى في الصندوق الثاني لاختيار قائمة من قوائم المرشحين لتمثيل الدائرة الكبيرة.

أما نسبة الحسم لا يحق للأحزاب الاشتراك في توزيع المقاعد على أساس التمثيل النسبي إلا إذا توافر لديهم أحد الشرطين أحدهما أن تتحصل القائمة على نسبة 5% من الأصوات (ما يعرف بنسبة الحسم) على مستوى الدولة. والثاني أن تفوز القائمة بأربعة مقاعد في أربع دوائر انتخابية صغيرة على مستوى الدولة.

بينما توزيع المقاعد يتم توزيعها على القوائم بناءً على القاسم الانتخابي، أما الأصوات الإضافية فيتم التصرف بها باستخدام طريقة أكبر المتبقي، أي أن القوائم التي تحصل على أكبر البواقي يتم توزيع المقاعد المتبقية عليها تنازلياً من الأكبر إلى الأصغر[1].

وقد تم تطبيق نفس النظام لانتخاب المؤتمر الوطني العام (النظام المختلط) وتضمن نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي لانتخاب 200 عضو للمؤتمر الوطني خصص 120 عضواً في المؤتمر الوطني بموجب نظام الأغلبية باتباع نظام الفائز الأول للدائرة الفردية (الأغلبية البسيطة)، هذا بالنسبة للدوائر منفردة العضوية، أما بالنسبة للدوائر متعددة العضوية فيتم الانتخاب لشغل مقاعدها باعتماد نظام الصوت الواحد غير المتحول. أما بخصوص المقاعد الثمانين الباقية فقد اعتمد نظام التمثيل النسبي وفق صيغة القوائم المغلقة كما أشرنا سابقاً.

يعتبر اختيار النظام المختلط الذي تم تبنيه والذي شمل نظام الفردي والقائمة والتمثيل النسبي غير مناسب للتركيبة السكانية ولا للمرحلة الانتقالية في ليبيا، فنظام التمثيل النسبي هو أحد أخطر الأنظمة الانتخابية والذي يحذر منها كثير من المتخصصين في علم السياسات المقارنة وتحديداً النظم السياسية لارتباط هذا النظام بشروط معينة غير متوفرة في تركيبة الشعب الليبي. فالمجتمع الليبي تغلب عليه العصبية القبلية بالدرجة الأولى بالإضافة إلى بروز عامل جديد غريب على المجتمع الليبي وهو التطرف الديني القادم فكرياً من خارج ليبيا. كما

(1) محمد الروين، من النظام الانتخابية، الحلقة (4)، أستاذ العلوم السياسية والإدارة ورئيس قسم العلوم الاجتماعية بجامعة تكساس، السبت 25 أكتوبر 2008م.
http://www.libya-watanona.com/adab/mberween/mb25108a.htm.

أن هذا النظام الانتخابي له آثار سلبية كبيرة على وحدة المجتمع حيث يؤدي إلى الصراع الأهلي والتفتت المجتمعي وخلق السياسة وتسييس المجتمع[1].

ويرى البعض أن نظام الفائز الأول غير ملائم لليبيا في ظروفها الحالية من انتشار السلاح والنزاع والتوتر بين المناطق مازال قائماً. فالفائز الأول هو من يتحصل على أعلى عدد من الأصوات دون حاجة لأن يحصل على أغلبية مطلقة وبالتالي فإنه يحقق مستويات متدنية في التمثيل. ويؤجج العصبية والقبلية لأنه يعتمد على المنافسة الحادة والصراع بين المرشحين الذي يحتدم في نظام الفائز الأول حيث يجد السلاح والتشكيلات العسكرية طريقها عبر الناخبين والمرشحين بسهولة ويسر وهذا في الحقيقة يفترض تفاديه الآن لأن الهدف من هذه الانتخابات هو انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور وليس الوصول إلى السلطة. كما أن هذا النظام يسمح للمال السياسي بلعب دور مهم[2].

كما يرى البعض الآخر أن نظام الصوت الواحد غير المتحول غير مناسب لليبيا وقد يصعب استبداله بنظام آخر فيما بعد، وقد يقودنا إلى صراعات سياسية واجتماعية لأنه قد يأتي بقادة غير مناسبين لتحمل المسؤولية. ويرى أن نظام الكتلة (Block Vote BV) الذي يصنف من ضمن نظام الأغلبية (Majouity Vot) هو الأفضل لوضع ليبيا ويستخدم في الدوائر التي تنتخب أكثر من ممثل واحد عن كل منها، أي في الدوائر الانتخابية متعددة التمثيل، حيث يتمتع الناخبون بعدد من الأصوات مساوٍ لعدد المقاعد التي يتم انتخابها عن دوائرهم، وبالتالي تمكنهم من الاقتراع لأي من المرشحين على ورقة الاقتراع بغض النظر عن انتماءهم ما لم يتعدى ذلك من المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية[3].

وهناك رأي آخر يؤيد أن نظام الصوت الواحد غير المتحول غير مناسب لليبيا لأنه يعمل على إقصاء الأحزاب الصغيرة الضعيفة من أي تمثيل حقيقي لها في المؤتمر ويصعب

---

(1) إبراهيم هيبة، مشكلة النظام الانتخابي في ليبيا، أستاذ العلاقات الدولية والدراسات المقارنة في جامعة تكساس، 4 أبريل، 2016م.
http://www.al-mostakbal.org/news/clikcked/93230.

(2) عزة كامل المقهور، ملاحظات حول مسودة قانون الانتخابات الليبي لسنة 2012م، محامية وعضو المجلس الوطني الليبي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق بجامعة بنغازي، 2012/01/07م.
http://www.libya-al-mostakbal.org/news/cliked/17264.

(3) فرج أحمد قرمان، وجوب التحول عن الصوت الواحد غير المحول، ليبيا المستقبل، أكاديمي وأستاذ جامعي 2014/04/28م.
http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/48756.

العلاقة المباشرة بين الناخب وممثليه. كما أن زيادة عدد المرشحين في كل دائرة سيجعل من الممكن الفوز بالانتخابات حتى لو تحصل المرشح الفائز على نسبة ضئيلة جداً من الأصوات ويسبب ضياع أعداد كبيرة من أصوات المواطنين، ولن يكون لهم أي قوة سياسية ولا من ممثليهم في المؤتمر.

كما أن نظام تقسيم الدوائر الانتخابية الثلاثة عشر هو تقسيم سيء وسيزداد سواءً بتطبيق نظام القوائم المغلقة لأنه يعمل على ترسيخ المحاصصة وعرقلة قيام دولة المواطنة، ويقود إلى فشل الحكومات والمجالس التشريعية وخصوصاً إذا لم توجد نسبة حسم تمنع الأحزاب والتكتلات الصغيرة التي لم تتحصل على نسبة معينة (5%)، بالإضافة إلى تحكم الأحزاب والتكتلات السياسية في عملية اختيار المرشحين. كما تحد من قدرة الناخبين على اختيار من يرغبون من قبولهم بالقائمة وبالتالي ترسيخ ظاهرة الخداع السياسي وذلك بمحاولة قيام التكتلات والأحزاب بخداع الجماهير بوضع الرموز والشخصيات التي لها رصيد شعبي على رأس القوائم المغلقة مع أشخاص آخرين قد يكونون غير مؤهلين وقادرين على لعب دور في المؤتمر الوطني. كما تعمل هذه الآليات الانتخابية لتزييف إرادة الناخبين والتأثير عليها بالمال نتيجة لكبر الدوائر الانتخابية والاعتماد على التمويل الحزبي وليس تمويل الفرد، كما أن هذا النظام لا يساعد على محاسبة المسؤولين لأن أغلب الناخبين لم يشاكروا في انتخابهم[1].

خامساً: النظام الانتخابي المقترح:

بعد تحليل نظم الانتخابات التي أخذت بها ليبيا وعرض الآراء حول النظام الانتخابي الأنسب والملائم لبيئة ليبيا يكون لزاماً أن نضع تصوراً جديداً لخريطة الدوائر الانتخابية من خلال نظام انتخابي مقترح يحقق مبدأ العدالة في التمثيل ويتلافى عيوب النظام الانتخابي الحالي.

يتم استخدام أسلوب الأكثرية لدورة واحدة في كل دائرة انتخابية والمرشح الذي يتحصل على أكثر الأصوات هو الفائز وسيكون الممثل للدائرة.

(1) محمد الروين، القوائم المغلقة ونظام الصوت الواحد غير المتحول، أستاذ العلوم السياسية والإدارة، ورئيس قسم العلوم الاجتماعية بجامعة تكساس، 2012/06/02م.
http://www.tamimi.owno.com/t106581-topic.

وعدم اعتماد نظام الصوت الواحد الغير متحول واستبداله بنظام الأكثرية في 120 دائرة انتخابية لأن هذا الأسلوب سيمنح جميع الناخبين فرصة واحدة متساوية في اختيار ممثليهم، وبالتالي تجنب الناخبين الشعور بأن أصواتهم مجرد أرقام ضائعة غير مؤثرة وتعطيهم الشعور بقيمة أصواتهم في العملية الانتخابية وأن استخدام أسلوب الأكثرية لدورة واحدة في كل دائرة يجعل المرشحون الذين يتحصلون على أكثر الأصوات هم الفائزون وسيكونون ممثلين لدوائرهم الانتخابية.

وبالنسبة للقوائم فيجب اعتماد القوائم المفتوحة لتحقيق المزيد من الحرية للناخب ويعطي العملية الانتخابية درجة أعلى من عدالة التمثيل لأنها ستتيح الفرصة للناخبين الاختيار من القوائم المختلفة من يعتقدون أنه الأنسب لممثليهم في المؤتمر الوطني أي أن نظام القائمة المفتوحة سيتيح الفرصة للناخب أن يختار من داخل كل قائمة الأسماء التي يريدها ومن أهم الأسباب التي تدعو إلى فتح القوائم هو غياب البرامج (المشاريع والدساتير) الواضحة.

وعدم اعتماد القوائم المغلقة لأنها ستكرس للتحزب والتكتل وتسييس الهيئة التأسيسية وفي حالة تساوي الأصوات من المرشحين في الحصول على أكبر عدد من الأصوات تجري فرعة بينهم لتحديد الفائز.

وتقسم البلاد إلى دوائر انتخابية ويكون تمثيلها على أساس التساوي كأن تقسم كل منطقة إلى دوائر انتخابية ويتم تمثيل هذه الدوائر على أساس عدد سكانها[1].

وهناك اقتراح لنظام آخر يتمثل في تقسيم ليبيا إلى ثلاثة دوائر انتخابية دون أية تقسيمات فرعية، ويتم اعتماد نظامين أولهما نظام القائمة المغلقة ويكون عدد الأعضاء المخصصين لذلك في كل دائرة انتخابية 12 عضو والثاني نظام الصوت الواحد غير المتحول، ويكون عدد الأعضاء المخصصين لذلك 8 أعضاء، وفي إطار هذا النظام بشكله التعددي يسمح للناخب باختيار ثلاثة مرشحين وأن تضمن المفوضية العليا للانتخابات أن تكون من بينهم امرأة[2].

---

(1) محمد الروين، بعض المقترحات لأهم الشروط والمعايير، أستاذ العلوم السياسية والإدارة ورئيس قسم العلوم الاجتماعية بجامعة تكساس، 2013/05/21م.
http://www.libya-almostakbal.org/news/cliked/34631.

(2) عزة كامل المقهور، مقترح تقسيم الدوائر الانتخابية والنظام الانتخابي للهيئة التأسيسية، محامية وعضو المجلس الوطني الليبي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق بجامعة بنغازي 2013/06/05م.
http://www.libya-almostakbal.org/news/cliked/35154.

وهناك اقتراح بأن يطبق النظام الانتخابي Single Member Districts Single Member Plurality – Election

وهذا النظام الانتخابي له مزايا كثيرة من ضمنها يدخل ضمن حكم الأغلبية ويقوم هذا النظام على أساس أن هناك في كل دائرة انتخابية رابح واحد وهو المتحصل على 51%، أي المترشح المتحصل على أكثر الأصوات هو الفائز وهنا تصبح الغلبة للأغلبية. أما الأقلية القبلية أو العرقية أو الدينية لا تتحصل على فرصة للوصول إلى قبة البرلمان. مما يدفع هذه المجموعات أو الأقليات التي خسرت الانتخابات في المرة الأولى إلى تنظيم نفسها بتحالفها على بعضها البعض من أجل تعزيز فرص نجاحها في الانتخابات القادمة لأن نظام الأغلبية يذوب الأقليات ويدمجها ويفتح باب التعاون بين القبائل والأقليات والأحزاب الصغيرة. وبالتالي ينتج هذا النظام المعتدلين أو الوسطيين كما ينتج نظام سياسي على أساس حزبين وهو أفضل الأنظمة السياسية الديمقراطية والأكثر استقراراً في العالم لأن الأحزاب السياسية الصغيرة أو المجموعات القبلية أو الدينية أو العرقية لن يكون بمقدورها الحصول على كراسي في البرلمان منفردة، وبالتالي وجب عليها التحالف مع بعضها البعض من أجل تعزيز فرص نجاحها مستقبلاً وهنا ينتج نظام حزبين كبيرين. كما ينتج عن التعاون بين هذه المجموعات المختلفة شخصيات معتدلة، لأن هذه المجموعات لن تستطيع تقارب وجهات النظر في ما بينها إلا بالتقارب نحو الوسط المعتدل والابتعاد عن أقصى اليسار وأقصى اليمين المتطرف الذي يلبي طموح أكبر نسبة من هذه المجموعات[1].

الخاتمـــــة

نستخلص مما سبق أن المجلس الوطني الانتقالي اختار لانتخابات المؤتمر الوطني النظام المختلط نتيجة لاعتبارات سياسية، وهذا النظام يعزز أنواعاً مختلفة من التمثيل والسلوك السياسي، إلا أن استخدام الأنظمة الثلاثة صعب على الكيانات السياسية والمرشحين والناخبين فهم العملية الانتخابية، فكل نظام إجراءاته الخاصة به وبالتالي له آثاره على عملية العد والفرز. فنظام الأغلبية يشجع الصلة بين الناخب ومرشحيه ولكنه لا ينجح في بناء التحالفات، بينما نظام التمثيل النسبي ذو القائمة المغلقة يشجع على تطوير أحزاب سياسية قوية يسمح ببناء التحالفات ولكن على حساب الصلة بين الناخبين وممثليهم. إلا أنه غير

(1) إبراهيم هيبة، المرجع السابق.

مناسب للتركيبة السكانية ولا المرحلة الانتقالية في ليبيا لارتباطه بشروط معينة. فالمجتمع الليبي تغلب عليه العصبية القبلية بالدرجة الأولى.

كما أن مسار الحياة السياسية لم يبقى محكوماً بالمؤشرات التي أظهرتها الانتخابات الأولى بل تحكمت فيه عدة عوامل منها الولاءات الغير معلنة لأعضاء 120 المنتخبين على القوائم الفردية وانتماءاتهم السياسية التي برزت في أعقاب تزايد الاستقطابات بين الأحزاب والتيارات المنافسة والفشل المستمر للحكومة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

النتائـــــــج:

1- إن استخدام الأنظمة الثلاثة صعب على الكيانات السياسية والمرشحين والناخبين، فهم العملية الانتخابية، فلكل نظام إجراءاته الخاصة به، وبالتالي له آثار على عملية العد والفرز وفشل في تلبية الالتزامات بشكل كافٍ من أجل المساواة في حق الاقتراع، حيث أن لكل صوت وزن متساوٍ تقريباً.

2- تباينت نسبة مشاركة الناخبين من منطقة إلى أخرى، وبين كل دائرة وأخرى، ويعزى ذلك إلى اختلاف البيئة الطبيعية والاجتماعية والسلبية.

3- ارتفعت درجة المشاركة بين الناخبين في طرابلس والزاوية، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة الذين لهم حق القيد والعامل القبلي والعائلي ودوره المؤثر في العملية الانتخابية التي تعمل على حشد أفرادها من أجل القيد في كشوف الناخبين بالإضافة إلى الأحزاب التي لعبت دوراً كبيراً في هذه المناطق.

4- جاءت النتائج النهائية للانتخابات مخالفة لما حصل في مصر وتونس وخاصةً في التصويت على القوائم الحزبية، حيث كانت النتائج لصالح حزب القوى الوطنية المعروف باتجاهه الليبيرالي، بينما كانت نتائج حزب العدالة والبناء وهو الحزب المرتبط بالإخوان المسلمين دون التوقعات.

5- إن النظام الانتخابي الرئيسي لليبيا هو النظام الذي يراعي ضعف الوعي السياسي واعتياد الناخبين على التصويت برفع الأيدي الاقتراع السري، والدور القبلي والعائلي والمصلحي، وهو ما يعني عدم استخدام أكثر من نظامين حتى يتسنى للكيانات السياسية والمرشحين والناخبين فهم العملية الانتخابية.

6- النظام الانتخابي الأفضل لليبيا هو ما يتوافق وظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأولويات شعبها ويحقق عدالة التمثيل ويشجع المشاركة السياسية ويوسع قاعدتها.

7- كما يجب أن يكون النظام الانتخابي قادراً على تجاوز السلبيات والعيوب التي تشوب العملية الانتخابية ويدعم الأحزاب والمستقلين ويحد من الدور القبلي والعائلي والمصلحي ويحد من نفوذ المال ويضمن تخصيص عدد من المقاعد لكل دائرة يتناسب مع عدد سكانها إضافة إلى زيادة تمثيل المرأة في العملية الانتخابية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية.

1 – المصادر والتقارير والوثائق:

1- الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي المؤقت في 3 أغسطس 2011م.

2- بيانات المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ليبيا لعام 2012م.

3- التقرير النهائي لفريق الاتحاد الأوروبي لتقييم الانتخابات في ليبيا، انتخابات المؤتمر الوطني العام 2012م.

4- تقرير كارتر سنتر، التقرير النهائي حول انتخابات المؤتمر الوطني العام، 7 يوليو 2012م.

5- القانون رقم 14 لسنة 2012م بشأن تحديد الدوائر الانتخابية الخاصة بانتخابات المؤتمر الوطني العام.

6- القانون رقم 4 لسنة 2012م بشأن انتخاب المؤتمر الوطني العام.

7- القانون رقم 3 لسنة 2012م بشأن إنشاء المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.

2 – الدوريات والمجلات:

1- حسن الشامي، تقرير التحول الديمقراطي في ليبيا عام 2011م رئيس تحرير مجلة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز ابن خلدون للدراسات الديمقراطية، العدد 3719، 2012/5/6م.

2- فولغرام اللافي، ترجمة عدنان عباس على تصدعات الثورة الليبية القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات عالمية، العدد 120، 2012م.

ثانياً: المواقع الالكترونية.

1) http://www.libya-al-mostakbal.org/news/cliked/17264.
2) http://www.libya-al-mostakbal.org/news/cliked/35154.
3) http://www.libya-al-mostakbal.org/news/cliked/48756.
4) http://www.libya-watanona.com/odab/mberween/mb2.5108. htm.
5) http://www.tamimi-owno.com/t106581-topic.2/6/2012.
6) http://www.libya-al-mostakbal.org/news/cliked/3463.
7) http://www.al-mostakbal.org/new/clikcked/93230.

مجلة التربوي
Journal of Educational
ISSN: 2011- 421X
Arcif Q3

معامل التأثير العربي 1.5
العدد 21

الفهـــــــــــرس

ر.ت	عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
1	الاحتباك في القرآن الكريم (دراسة بلاغية)	سالم فرج زوبيك	1-45
2	نقص الإمكانيات التدريسية ودورها في تدني الأداء المهني للمعلم	ربيعة عبد الفتاح أبوالقاسم	46-69
3	المصطلحات البديعية مفهوماً وإجراءً عند ابن قرقماس (الجناس أنموذجاً)	مسعود عبد الغفار التويمي	70-104
4	النقد وأثره في تطوّر البلاغة	فرج ميلاد عاشور	105-128
5	Effects of composition and substrate temperature on the optical properties of $CuInSe_2$ thin-film	E. M. Ashmila M. A. Shaktor K. I. QahwatK	129-142
6	آليات تطوير وتقويم أداء الأستاذ الجامعي	رويدة عثمان رمضان البكوش	143-157
7	الخدمات التعليمية ببلدية الخمس (الكفاءة – الكفاية) سنة 2019م	بشير عمران أبوناجي الصادق محمود عبد الصادق	158-175
8	المقالة الذاتية (دراسة وصفية)	فاطمة رجب محمد موسى	176-201
9	فاعلية استخدام استراتيجية سكامبر في تدريس الهندسة لتنمية القدرة علي التفكير الإبداعي والتواصل الرياضي والميل نحوها لدي تلاميذ المرحلة الإعدادية	نعيمة سالم اعليجة إيمان المهدي الرمالي	202-230
10	دراسة تأثير استبدال الرصاص في خصائص الموصلية الفائقة لـــ Tl–1212 المحضر بحجم النانو	حنان صالح المصروب	218-226
11	تحديد درجة الحموضة وقيم كل من النفاذية والامتصاصية في بعض العينات من الزيوت النباتية المحلية والمستوردة– ليبيا	ربيع مصطفى ابوراوي فرج عبدالجليل المودي محمود محمد حواس فاروق مصطفى ابوراوي	227-233
12	الضغوط المهنية وعلاقتها بدافعية الإنجاز لدي عينة من العاملين بالإدارة العامة بجامعة المرقب	أمنه العربي سالم خليفه محمد حسن عبدالسلام قدوره	234-264
13	اتجاهات النمو العمراني في مدينة مسلاته	عائشة مصطفى المقريف حنان محمد الاطرش ربيع عبدالله ابوعنيزة	265-291
14	اتجاهات طلبة كلية التربية جامعة مصراتة نحوى المرض النفسي	عبدالمجيد عمر الجروشي	292-307
15	La femme, l’enfant et la violence familiale dans le roman marocain, le cas de : Le Passé simple de Driss Chraïbi	Abdul Hamid Alashhab	308-323

324–331	Hosam Ali Ashokri Fuad Faraj Alamari	The Inhibitory Effect of Common Thyme Thymus vulgaris Aqueous Extracts on Some Types of Gram-Positive and Gram-Negative Bacteria that Infect the Human Respiratory System	16
332-348	إنتصار علي ارهيمة	استخدام تحليل التباين الأحادي (لدراسة تأثير الملوحة على نبات الشعير)	17
349-363	إنتصار احمد احميد	ميناء الخمس البحري	18
364-386	فرج محمد صالح الدريع	تجار ولاية طرابلس الغرب والتغير في السلع (دراسة وثائقية في أحد مصادر تكوين الثروة) (1835–1912م)	19
387-413	حنان علي محمد خليفة	" قضية الإلهام في الشعر "	20
414-427	أحمد على معتوق الزائدي	الرجل المحرم للمرأة في الشريعة الاسلامية	21
428-447	محمد عبد السلام دخيل عبد اللطيف سعد نافع	الثقافة الاستهلاكية عند الشباب في ليبيا "دراسة ميدانية في مدينة الخمس"	22
448-471	إلهام نوري الشريف نورية محمد أبوشرنته	النظام الانتخابي في ليبيا عام 2012م	23
472-487	Salem Mohamed Edrah Afifa Milad Omeman	The Phytoconstituents Screening and Antibacterial Activities of Leaves, Seeds Bark and Essential Oil Extracted from Carya illinoinensis Plant	24
489-505	أحمد المهدي المنصوري	النص الشعري بين التأويل والتلقي خطاب الصورة عند الرقيعى أنموذجاً	25
506-521	Ibrahim M. Haram Mohamed E. Said Ahmad M. Dabah Osamah A. Algahwaji	Energy Recovery of Ethylene Dichloride (EDC) Production by Pinch Analysis (Abu-Kamash EDC plant)	26
522-544	زهرة المهدي أبوراس هنية عبد السلام البالوص	التنمر المدرسي بين الطلاب تعريفه ، أسبابه، أنواعه ومخاطره، وطرق مواجهته وعلاجه	27
545-565	عبدالله محمد الجعكي	حذف المفعول به اقتصارا واختصارا دراسة نحوية دلالية تطبيقية في نماذج من شعر ابن سنان الخفاجي	28
567-579	Najah Mohammed Genaw Sahar Ali Aljamal	EFL Learners' Attitudes towards the Use of Vocabulary Learning Strategies	29
580-592	نور الدين سالم رحومة قريبع مسعودة رمضان علي العجل	الزمان الوجودي عند هيدجر وعبد الرحمن بدوي	30
593-600	Rajaa Mohamed Sager Saeeda Omran Furgan	Study of the relationship between the nature of wells water in Libyan southwestern zone and the occurrence of corrosion in the transferring metal pipelines	31

601-616	Sami Muftah Almerbed Abdumajid Mohamed Haddad Milad Ali Abdoalsmee	Evaluation of the Use of Technology in Private Schools	32
617-630	اسامة عبد الواحد البكوري ريم فرج بوغرارة	(جماليات الضوء في فن النحت) (دراسة تحليلية)	33
631-640	Affra A B Hemouda Silla Hiba Abdullah Ateeya Abdullah	Modern Technology in Database Programming, Software Engineering in Computers	34
641-656	Ashraf M. Saeid Benzrieg Abdullah M. Hammouche Abdelbaset M. Sultan	Prediction of Chronic Kidney Diseases Using Artificial Neural Network	35
657-674	Abdu Assalam A. Algattawi Ali M Elmansuri	Radon Concentration Due To Alpha Contribution Effects Of Soil And Rock Samples In Different West And Midlibyan Regions	36
675-692	Mohamed Ali Abunnour Nuri Salem Alnaass Mabruka Abubaira	Demographic Analysis of Socioeconomic Status and Agricultural Activities in Sugh El-Chmis Alkhums 1973-2014	37
693-704	Abdulbasit Alzubayr Abdulrahman Omar Ismael Elhasadi Zaynab Ahmed Khalleefah	Some applications of harmonic functions	38
705-729	عبدالحميد مفتاح أبو النور حنان فرج أبو علي محمد ابوعجيلة البركي	استشراف المستقبل و توظيف التطبيقات الالكترونية الذكية في تعليم تلاميذ مرحلة التعليم الاساسي	39
730-756	رجعة سعيد محمد الجنقاوي عبدالسلام ميلاد المركز	الاستهلاك المائي في منطقة الخمس ومشكلاتها والبدائل المطروحة لحلها	40
757-773	سيف بن سليمان بن سيف المنجي سماح حاتم المكي محمد رازمي بن حسين	التعلم عن بعد في حالات الطوارئ: تطبيقات التدريس وتجربة التعليم بمدارس التعليم ما بعد الأساسي في سلطنة عُمان	41
774-780	Aisha ALfituri Benjuma Najmah ALhamrouni Ahmed	Estimation of lead (II) concentration in soil contaminated with sewage water of Alkhums city	42
781-786	Hanan Saleh Abosdil Rabia Omar Eshkourfu Atega Said Aljenkawi Aisha Alfituri Benjuma	Determination of Calcium in Calcium Supplements by EDTA Titration	43
787-805	ميسون خيري عقيلة ابوبكر محمد محمد عيسي	مستوي القلق وعلاقته بالغربة عن الذات	44

45	مظاهر عدم الاهتمام بالعمل الأكاديمي والتجاوز عن الغش والسلوك الفعلي للغش وعلاقتها بالأنوميا: دراسة إمبيريقية على عينة من طلبة جامعة المرقب	عثمان علي أميمن سليـــمة رمضان الكوت فاطـــمة نوري هـــــويدي	806-842
46	دور الاخصائي الاجتماعي في التعامل مع مصابي فيروس كورونا	أمل إمحمد إقميع فاطمة محمد ابوراس	843-878
47	الكشف عن الهرمونات والمضادات الحيوية باستخدام جهاز الإليزاELISA في لحوم الدجاج في مدينة بني وليد	مصباح أحمد بونة مسعود عبدالسلام غانم	879-892
48	تقدير نسبة محسن الخبز(برومات البوتاسيوم) في مخابز الغرب الليبي	مصباح أحمد بونة مسعود عبدالسلام غانم مصباح عبدالجليل محمد	893-911
49	دراسة بعض الخواص الكيميائية والفيزيائية لبعض عينات من الحليب السائل المحلي والمستورد فى السوق الليبي – الخمس	بدرية عبد السلام محمد سالم	912-925
50	Cloud Computing Security Issues and Solutions	Kamal Tawer Abdusalam Yahya Munayr Mohammed Amir	926-941
51	فاعلية استخدام برنامج كورت في تدريس مادة الجغرافيا لتنمية مهارات التفكير التأملي لدى طلاب المرحلة الإعدادية	عائشة عمار عمران ارحيم	942-972
52	The Use of Staggered Array of Aluminum Fins to Enhance the Rate of Heat Transfer While Subject To a Horizontal Flow	Mohsen Faroun Ahmed Assma Musbah Said	973-999
53	وسائل التواصل الاجتماعي وعلاقتها بظاهرة الاغتراب الاجتماعي دراسة ميدانية على عينة من الشباب داخل مدينة مصراتة	فاطمة محمد ارفيدة	1000-1021
54	تصميم دروس الكترونية في مادة الحاسوب للصف الأول ابتدائي تطبيق داعم للمنهج الدراسي في ليبيا	هدية سليمان هويدي رقية مصطفى فرج أبوظهير	1022-1035
55	علم اللغة التطبيقي (النشأة– المفهوم– المجالات– المصادر– الخصائص– الفروع)	نجاة صالح اليسير	1036-1048
56	تحقيق متطلبات الجودة وتحليل المخاطر ونقاط الضبط الحرجة الهاسب (Haccp) في صناعة الأسماك (بالتطبيق على الشركة الليبية لصناعة وتعليب الأسماك الخمس الفترة 12- 2015م إلى 1-2016م)	محمد سالم مفتاح كعبار سالم رمضان الحويج	1049-1061
57	نسقية التشبيه عند ميثم البحراني	إبراهيم رمضان هدية مصطفى بشير محمد رمضان	1062-1075
58	مفهوم الزمان والمكان والعوامل المؤثرة في تصوير ما بعد الحداثة	سعد الشيباني الجدير	1076-1094
الفهرس			1095